

Strategic vigilance and its impact on institutions (political and economic)

Idris Emhammed Ahmed Mohammed*

Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University,
Bani Waleed, Libya

*Corresponding author: al.baca.87@hotmail.com

اليقظة الإستراتيجية وتأثيرها على المؤسسات (السياسية والاقتصادية)

إدريس امحمد أحمد محمد *

قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد ، بني وليد، ليبيا

Received: 26-09-2025; Accepted: 03-12-2025; Published: 11-12-2025

Abstract:

Strategic vigilance plays a crucial role in influencing any organization, as it is a vital management tool for success and continuity in complex and changing environments. It enables organizations, whether political or economic, to monitor their local and external environments. Furthermore, it plays a prominent role in the technological development of both public and private sector management, as it is a key concept and system in management science. Strategic foresight also contributes to innovation and excellence, representing a structured system and optimal method for gathering and processing strategic information. It is defined as a continuous process of collecting and analyzing information related to identifying future opportunities and proactively pinpointing threats and risks facing the organization, thus contributing to informed and timely decision-making.

Strategic foresight, with its various dimensions (political, economic, social, and technological), focuses on how these dimensions impact the organization's strategy. This is achieved by analyzing organizational performance in both the public and private sectors. In addition to studying and analyzing cases of success or failure that befall the organization, strategic intelligence also provides effective solutions that enable the organization to enhance its competitiveness.

Keywords: Strategic vigilance, Economic intelligence, Competitive advantage, Economic institutions, Organizational performance.

المخلص :

تلعب اليقظة الإستراتيجية دور مهم في التأثير على المؤسسة في أي بلد، وذلك لكونها تعد أداة حيوية للنجاح والاستمرارية في بيئات معقدة ومتغيرة، مما تمكن المؤسسة سواء كانت سياسية أم اقتصادية...، من مراقبة بيئتها المحلية، والخارجية المحيطة بها، كما لها دور بارز في التطور التقني التكنولوجي للإدارة العامة والخاصة على حد سواء، باعتبارها إحدى المفاهيم والنظم في العلوم الإدارية، فضلا على أنها تعد عامل مساعد للإبداع والتفوق، بل تمثل نظام منظم، وأسلوب أمثل، لجمع المعلومات الإستراتيجية للمؤسسة، ومعالجتها، حيث تعرف اليقظة الإستراتيجية بأنها عملية مستمرة لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالكشف عن الفرص المستقبلية، وتحديد التهديدات والمخاطر المحتملة التي تواجه المؤسسة بشكل استباقي، مما تساهم في اتخاذ القرارات المستنيرة والمنظمة في الوقت المناسب للمؤسسة.

كما تركز اليقظة الإستراتيجية بأبعادها المختلفة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية)، على كيفية تأثير هذه الأبعاد على إستراتيجية المؤسسة ذاتها، التي اعتمدت استخدام هذا النظام كجزء من إستراتيجيتها، بتحليل الأداء المؤسسي في كل من القطاعين العام والخاص. فضلاً عن قيام اليقظة الإستراتيجية بدراسة وتحليل حالات النجاح أو الفشل الذي يحل بالمؤسسة، بالإضافة لتقديمها لحلول ناجعة تمكن المؤسسة من تعزيز قدرتها التنافسية.

الكلمات المفتاحية: اليقظة الإستراتيجية، الذكاء الاقتصادي، الميزة التنافسية، المؤسسات الاقتصادية، الأداء المؤسسي.

المقدمة

في عالم متسارع التغيرات، تتغير فيه الأبعاد السياسية والاقتصادية بشكل متزايد، تبرز الحاجة إلى أهمية استخدام تكنولوجيا اليقظة الإستراتيجية، مما يجعل المؤسسة القادرة على التكيف والاستمرار في مجارة المنافسة، بل صدارتها.

كما تلعب المؤسسات السياسية والاقتصادية دوراً محورياً في تشكيل السياسات والتوجهات مما يجعل فهم تقنية اليقظة الإستراتيجية وتأثيرها على الأداء المؤسسي، وطريقة تطبيقها في المؤسسة أمراً بالغ الأهمية.

هذا إذا عرفنا أن مفهوم اليقظة الإستراتيجية بالرغم من أنها يختلف بين المؤسسات التي تعمل في نفس المجال، إلا أنها تعد وسيلة ناجعة لتحقيق النجاح والاستدامة في بيئات غاية في الصعوبة، حيث تقوم على تطوير المؤسسة، وضمان نشاطها، وتعمل على حمايتها من المخاطر المحتملة في طابع استباقي، وذلك حسب شكل المؤسسة، وحسب تنافسها في شكل القطاع، سواء كان قطاع خدمي أو إنتاجي بعينه في دولة ما، أو على مستوى التنافسية الإقليمية والدولية من خلال الدخول للأسواق الدولية، كذلك حسب المستوى الفئوي لكيان المؤسسة أو المنظمة: (صغرى- وسطى- عليا)، مع مراعاة الإطار التنافسي الذي يتم وفقه التحليل والقياس والمقارنة، الذي يتناول تنافسيه المؤسسة، وقياس مدى قدرتها في الإدارة، وجودة الإنتاج وتقديم الخدمات، من حيث جودة النوعية، وجودة السعر، دون الاعتماد على الدعم الحكومي أو الحماية الجمركية، شرط أن تشمل اليقظة الإستراتيجية التنافسية جميع أنواع التنافسية، أي: التنافسية النوعية بما فيها عنصر الابتكار، والتنافسية التقنية التي تتمثل في مدى استخدام المؤسسة للعنصر التقني (التكنولوجي)، والتنافسية السعرية، التي تتمثل في مدى قدرة المؤسسة في تقديم أسعار تفضيلية، مقابل ما تعرضه المؤسسات المنافسة الأخرى، كذلك الاعتماد على التنافسية غير السعرية، كأحد عناصر الميزة التنافسية، والتي تعني: سرعة التقديم والتسليم، وحسن الدعاية والعرض للسلع، مع أهمية تخفيض تكاليف الخدمات المعنية بالمنافسة.

كما تؤكد الكثير من أدبيات اليقظة الإستراتيجية، على أهمية مؤشرات قياس اليقظة التنافسية، على مستوى سوق المنافسة، بدءاً بالتركيز على مدى ربحية المؤسسة، وعلاقتها بالقيمة السوقية متى كانت المؤسسة اقتصادية، مع تحديد قيمة التكلفة المتوسطة للإنتاج أو الخدمة، مقارنة مع قيمة التكلفة المتوسطة لما يقدمه المنافسون في صنع المنتجات أو الخدمات، بحيث لا تكون التكلفة المتوسطة تتجاوز سعر متوسط منتجات، أو خدمات منافسيها، وإلا تعد مؤسسة غير تنافسية.

الإطار المنهجي والإجرائي للبحث:

أولاً-مشكلة البحث :

لعل أهم ما تتميز به اليقظة الإستراتيجية بأنها تعتبر من المفاهيم الحيوية التي تؤثر على قدرة المؤسسة، كما تعمل على تكييف المؤسسة الاقتصادية، مع التغييرات السريعة في بيئة العمل على مستوى محيطها الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى التحديات المحتملة على الصعيد الإقليمي والدولي. مما يحتم عليها أن تكون على دراية بالمخاطر المحتملة التي تؤثر على أدائها وإستراتيجيتها التنافسية.

ومن هنا يمكن استخلاص مشكلة هذا البحث تكمن في عدم وضوح العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية وأداء المؤسسة، مما سيؤدي حتماً إلى عدم مقدرة المؤسسة في استغلال الإمكانيات الكاملة لليقظة الإستراتيجية في حمايتها، وتعزيز فعالية كفاءتها.

ثانياً-فرضية البحث:

يقوم هذا البحث على الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

على الرغم من أن استخدام اليقظة الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية والعمل بها ما زال غير ظاهر وبارز للعيان بمفهومه العلمي الأكاديمي، إلا في الآونة الأخيرة أصبحت محل اهتمام من طرف العديد من المؤسسات الأكاديمية على الصعيدين المحلي الإقليمي والدولي، التي تشير إلى أن هناك علاقة إيجابية بين كل من مستوى اليقظة الإستراتيجية، ونجاح وتقدم المؤسسة في تحقيق أهدافها من جهة، وهناك علاقة ارتباط وثيقة بين اليقظة الإستراتيجية ورضا العملاء والعاملين في المؤسسة.

الفرضية الثانية:

تعمل اليقظة الإستراتيجية على تحسين قدرة المؤسسة على التكيف والابتكار مع التغييرات المحتملة والمفاجأة في بيئة العمل في محيط بيئتها الداخلية والخارجية.

الفرضية الثالثة:

المؤسسات التي تعمل على استخدام اليقظة الإستراتيجية وتتبنى استراتيجياتها، واستخدام تقنية المعلومات، وتكنولوجيا الاتصال، تكون هي المؤسسات الأكثر قدرة على مواجهة المخاطر والتحديات التي من الممكن التعرض لها مستقبلاً.

ثالثاً- أهمية البحث:

يساهم هذا البحث في تعزيز فهم العلاقة بين كل من: اليقظة الإستراتيجية، وأداء المؤسسة الاقتصادية، مما يساعد متخذي القرار في اتخاذ قرارات أكثر إستراتيجية، وأكثر فعالية.

رابعاً- أهداف البحث:

- 1- يعمل هذا البحث على تحديد تأثير اليقظة الإستراتيجية على أداء المؤسسة الاقتصادية.
- 2- يساهم في اكتشاف كيفية استفادة المؤسسة من استراتيجيات اليقظة الإستراتيجية، حتى تتمكن من حماية نفسه، وتعزيز قدرة ميزتها التنافسية.
- 3- يقدم هذا البحث عدد من التوصيات التي ستساهم في تحسين استخدام تقنية اليقظة الإستراتيجية في المؤسسة.

خامساً- منهجية البحث:

تعتمد هذا البحث في منهجيته على عدد من المناهج المتداخلة، لذا فإنه يتراءى للباحث استخدام أكثر من منهج علمي، وبهذا سيتم استخدام المنهج التحليلي، والمنهج الوصفي.

المصطلحات المستخدمة:

1- اليقظة الإستراتيجية :

تعد اليقظة الإستراتيجية من العناصر المحورية والأساسية في نظام الذكاء الاقتصادي، إذ إنها تعني: (المراقبة والملاحظة المستمرة- تحليل البيئة العلمية- التقنية المتطورة- التكنولوجيا الاقتصادية)؛ وذلك من أجل التوصل إلى المعلومات المطلوبة قبل الآخرين، واتخاذ أفضل القرارات، التي تجنب الجهة المستخدمة من التهديدات المحتملة، وتمكنها من استغلال فرص التنمية المناسبة.

2- الميزة التنافسية :

الميزة التنافسية، أو الأفضلية التنافسية: هما مصطلحان لا يختلفان في المفهوم اصطلاحاً، وإن تبادر إلى الذهن عكس ذلك، فهما شيء واحد يميز المؤسسة تمييزاً إيجابياً عن منافسيها في السوق، وتحقق لها الرضا، في أنظار زبائنهم والمستخدمين النهائيين لمنتجاتها.

3- المؤسسة:

يقصد بهذا المصطلح الجهة المستخدمة: كالمنظمة، أو المؤسسة (المعلوماتية- الاقتصادية)، بما فيها الإدارات العامة والخاصة (الإنتاجية- الخدمية)، والشركات والمصانع، وما في حكمها.

4- المعلومة:

هي إنتاج للثروة في الوسط التنافسي، وهي أداة إستراتيجية في الذكاء الاقتصادي، وذلك لكونها ترتبط بالعديد من المفاهيم الأخرى التي تتعلق جلها بالمعلومات، والتي تمكن المؤسسة من المحافظة على بقائها، في ظل الأفضلية التنافسية.

5- البيئة الداخلية:

تعد إحدى أهم المفاهيم، والمصطلحات المرتبطة بالذكاء الاقتصادي، خصوصاً في الجانب الاستراتيجي، المتعلق باستخدام المؤسسة المعنية لنظام الذكاء الاقتصادي، إذ تركز البيئة الداخلية أساساً على الجوانب الداخلية للتحكم في المؤسسة، وما تمثله من نقاط قوة وضعف!.

6- البيئة الخارجية:

هي المحيط الخارجي للمؤسسة، وهي تعد التحدي الأصعب، خاصة وأنه لا يمكن لها التحكم فيها، لكونها تمثل الفرص والتهديدات لها.

7-تكنولوجيا المعلومات:

هي مجموعة من الأدوات التي تساعد الشخص على التعامل مع المعلومات، والعمل على إجراء كل المهام التي تتعلق بتجهيز المعلومات ومعالجتها وبنائها.

8-تكنولوجيات الاتصال:

هي الآلات أو الأجهزة أو الوسائل، التي تساعد على إنتاج المعلومات، وتوزيعها، كما أنها تمثل مجموعة من الخبرات المترجمة، والمعارف المتاحة، والوسائل والأدوات الإدارية والمادية، والتنظيمية المستخدمة في جمع المعلومات، ومعالجتها، وتخزينها، واسترجاعها، وتبادلها على مستوى الدولة، أو على المستويين الآخرين: الفردي، أو المؤسسي.

9-تكنولوجيا المعلومات:

يعد هذا المصطلح من المفاهيم والمصطلحات واسعة الاستخدام، في العديد من المجالات، إذ يمثل اندماج الاتصالات عن بعد، من خلال أجهزة الالكترونيات والمعلوماتية ذات التقنيات الرقمية (السمعية أو البصرية).

وهي تعني كل التقنيات التي تسمح بإنتاج المعلومة بجميع مراحلها، بدءاً من حجز المعلومة، ومعالجتها، وتخزينها، إيصالها.

10-التأثير:

هو عملية استعمال المعلومات بصفة تسمح للمؤسسة (بالتغير تجاه محيطها، بقصد أن تكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية، أو من أجل إيقاف التهديدات التي يمكن أن تواجهها).

11-التجسس الاقتصادي :

هو استخدام كل الطرق والأنظمة والنماذج التي تمكن المؤسسة من الحصول على معلومات سرية بطرق غير مشروعة، أي: الاستيلاء عليها من دون علم الجهة المالكة وموافقتها.

اليقظة الإستراتيجية:

هي نظام معلومات مفتوح على الخارج، تتمثل في الإجراءات المستخدمة من المؤسسة بشكل مستمر، من خلال مجموعة من المختصين الذين يؤكل لهم مهمة الملاحظة والبحث عن المعلومات الإستراتيجية، وجمعها وتحليلها ونشرها لأعوانها والاستفادة منها بشكل طوعي واستباقي، "في محيط المؤسسة من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار وتفعيله". (La veille strategique, 2005. p3) إلا إنها تعد أقل شمولاً من الذكاء الاقتصادي، وذلك لكونها تعد "وسيلة لضمان تواصل المؤسسة مع محيطها واستقراء المستقبل". (بن بركة وحبه، ص3)

وهي توصف أيضاً بأنها ليست هدفاً "وإنما طريق يؤدي نظرياً إلى الذكاء الاقتصادي فهذا الأخير يعتمد اعتماداً وثيقاً على نتائج اليقظة، والتي دورها جمع المعلومات (التكنولوجية، التنافسية، الثقافية... وغيرها)، واستخدام كل هذه المعلومات لتحقيق أهداف إستراتيجية". (ميلي ودغفل، ص7)

لذا يعرفها Baumard بأنها "ليست إلا وسيلة في حين الذكاء الاقتصادي عبارة عن نظام متكامل" Odile (Boizard , p,5) يكلف كثيراً، ويستغرق مدة طويلة في تفعيله، أما اليقظة فهي سهلة للمؤسسة الاقتصادية، بل لا تتطلب وسائل كثيرة أو معقدة عند التنبؤ والاستخدام، وهو ما يدل على أنها جزء من الكل أي جزء من الذكاء الاقتصادي، كما تذكر الأدبيات بان لليقظة الإستراتيجية عدة أنواع أهمها:

1-اليقظة التكنولوجية:

هي عبارة عن مراقبة وتحليل للمحيط العلمي والتقني والتكنولوجي ومعالجة، كذلك تدفع المستخدمين المختصين في المؤسسة الاقتصادية لتحليل التأثيرات الاقتصادية الحالية والمستقبلية، والتي تقيد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

2-اليقظة التنافسية:

تتعلق بالمنافسين الحاليين والمحتملين للمؤسسة الاقتصادية.

3-اليقظة التسويقية التجارية:

تتمثل في البحث عن المعلومة المتعلقة بأسواق المؤسسة الاقتصادية، كما تهتم بالزبائن والموردين، ثم معالجتها وبنائها لهم في الوقت المناسب. (ميلي، ص7)

4-اليقظة القانونية:

تتمثل في معرفة القرارات والنصوص القانونية والمعايير المتماشية مع نظام الذكاء الاقتصادي.

5- اليقظة المحيطة

تتعلق بالمحيط الخارجي للمؤسسة الاقتصادية، وتتمثل في البحث عن المعلومة المناسبة للجوانب السوسيو الاقتصادية والسياسية والثقافية، ثم معالجتها فيثها.

6-اليقظة المالية:

هي كشف التحركات على المستوى الأسواق المالية المحتملة، التي لها تأثير على المؤسسة الاقتصادية، بما يسمح بتقييم المحيط المالي مع توقع التغير. (Nabila sahnounne, 2008 , p3)

خلايا اليقظة:

خلية اليقظة تختلف عن خلايا الذكاء الاقتصادي، فخلية الذكاء الاقتصادي تتكون من 5 إلى 30 شخصا، يكلفون لحساب المؤسسة الاقتصادية للتدخل في محيطها من خلال نشاطات الضغط والتأثير، مما يجعل علاقة الذكاء الاقتصادي بمحيط المؤسسة الاقتصادية علاقة تفاعل.

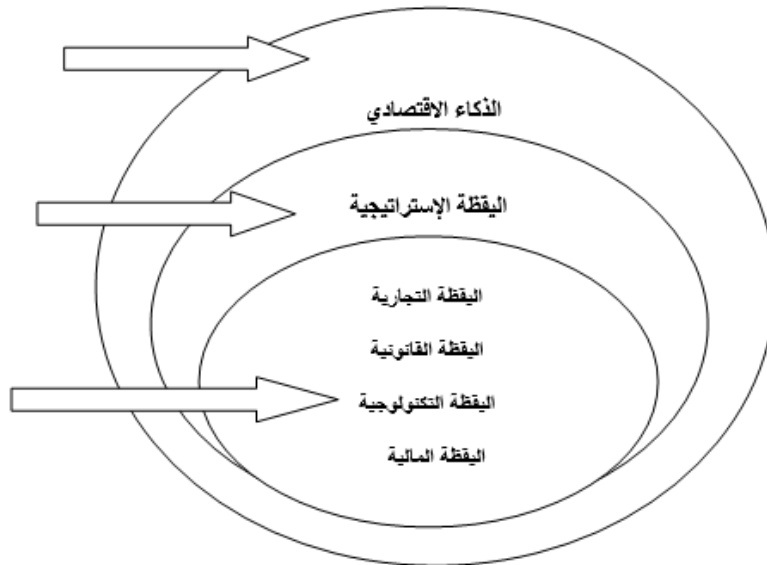
بينما تكون خلية اليقظة تتكون من 5 إلى 15 شخص، تقوم المؤسسة الاقتصادية بتكليفهم بمهمة التيقظ لصالحها، وتنقسم هذه الخلية إلى قسمين هما:

أ-الخلايا الإستراتيجية:

هي مجموعة من المكلفين بمهمة التيقظ لتحقيق يقظة عامة للمؤسسة الاقتصادية، ولتأسيس روابط تحليل عامة للتنسيق بين المحيطات الخاصة المحروسة.

ب- الخلايا العملية:

هي مجموعة من المكلفين بمهمة التيقظ لحساب المؤسسة الاقتصادية، لحراسة محيطها الخاص، المتمثل في البحث والمنافسة والثقافة وغيرها. ويمكن توضيح علاقة اليقظة من خلال الشكل (1) التالي:



الشكل رقم (1) العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي*

*(Nabila sahnounne, 2008 , p3)

على أن يكون استعمال هذه المعلومات، بما يتماشى والمتغيرات المحتمل حدوثها في البيئة الخارجية؛ لتخفيف المخاطر الناتجة عن ذلك؛ ومن أجل تجنب التهديدات المحتملة؛ وخلق فرص أعمال، بما يتوافق وبرامج التنمية المحلية. (بن مغولي، 2016م، ص39) وللتقليل من مخاطر عدم اليقين، وهي تمر بعدة مراحل وهي على النحو التالي:

أ-مرحلة الجمع:

هي مرحلة أولى يتم فيها "تحديد عناصر البيئة المستهدفة، بالمراقبة ونوعية المعلومات المطلوبة وفقا للأهداف والحاجات، وكذا القيام بعملية جرد المصادر الشرعية التي يمكن الحصول منها على المعلومات

المستهدفة". (وبو لعبد وآخرون، 2013م، ص40) وجمع ما أمكن من معلومات عن كل العناصر المستهدفة من المصادر المعنية، مع وضع خطة مفصلة لليقظة تتضمن: (الوسائل- التقنيات- توزيع المهام- خطة العمل- الميزانية).

ب-مرحلة التحليل والتركيب:

تكون بعد الانتهاء من جمع المؤسسة الاقتصادية لكم معين من المعلومات، تم جمع هذه المعلومات، ثم فرزها وترتيبها حسب أهميتها وحاجتها.

وذلك بقصد الاحتفاظ بالملائم والنافع منها، بعد تحليلها وتفسير دلالاتها والتنبؤ بآثارها المستقبلية، بالاعتماد على الوسائل المتخصصة وقدرات الخبراء من داخل أو خارج المؤسسة الاقتصادية، مع العمل على تركيب ما تم التوصل إليه من توجهات قصد الخروج بنتائج دقيقة ذات مصداقية، وتكون ملائمة لحاجة المؤسسة". (Alphonse Carlier, 2012, p75)

ج-مرحلة النشر واتخاذ القرار:

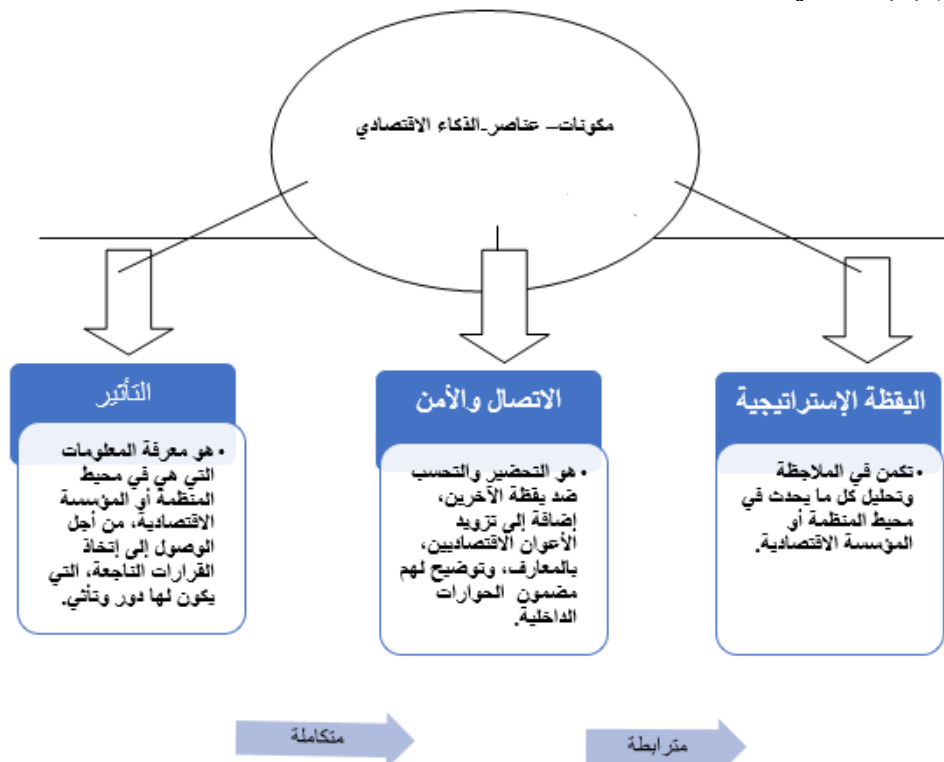
وهي مرحلة تعقب المرحلة السابقة يتم من خلالها على الحصول على معلومات معالجة، والتي لا تكون لها أي قيمة إذا تم احتجازها ولم تنشر للمعنيين والمستهدفين (متخذي القرار) في الوقت المناسب، حتى يتمكنوا على ضوءها من اتخاذ القرار. (بوخمخ وصالح، 2012م، ص 57)

كما ترتبط اليقظة الإستراتيجية بعلاقة وثيقة مع الذكاء الاقتصادي حتى يحدث لدى البعض خلط في التفريق بينها وبينه.

وكذا لأن (الخط الفاصل بينهما لا يزال غير محدد، هذا مما أدى إلى بروز مدخلين يتنازعان في تحديد العلاقة بينهما).

فاليقظة الإستراتيجية- كما سبق بيانه- هي المراقبة والملاحظة المستمرة لمحيط المؤسسة الاقتصادية، بقصد الوصول للمعلومة المطلوبة قبل الآخرين، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة. كما أنها تشترك مع الذكاء الاقتصادي في عدة وظائف، إذ تعد جزءاً منه.

هذا إذا عرفنا بأن اليقظة الإستراتيجية تعد من مكونات عناصر الذكاء الاقتصادي* الذي يتكون ويرتكز على عدة مكونات أو دعائم ونظم، ويتألف من ثلاثة عناصر مترابطة ومتكاملة، وهي موضحة على التوالي في الشكل رقم (2) الموالي والمبين أدناه:



الشكل رقم (2): عناصر الذكاء الاقتصادي*.

*الباحث، كما يمكن إضافة عنصر مهم آخر، ألا وهو (التنافسية) التي تعتمد على عمليات البحث والتطور.

وهي أيضا تقع ضمن وظائفه التي تتمثل في: (اليقظة- الحماية- التنسيق- النشاط الزائد) وهي تعد من الوسائل الممكنة من أجل تفعيل الجيد، وليبيان الوظائف في كل من الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية، ينظر للجدول التالي رقم (1) حسب تقسيم Corin Cohen:

الجدول رقم (1) وظائف الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية*

وظائف الذكاء الاقتصادي	وظائف اليقظة
النشاط الزائد	التعرف على الحاجات من المعلومات
التنسيق	التنشيط والاتصال
الأمن	التحليلية والتركيبية
الحماية	الإعلامية (الإعلام الآلي)
وظائف اليقظة لكونها جزء من الذكاء الاقتصادي.	التوقعية

*الباحث، وينظر: Corine Cohen , op . cit , pp(104 – 107).

كما يرى عدد من الباحثين بأن ما يميز الذكاء الاقتصادي، عن اليقظة: هو أنه "يساهم في تحويل والتأثير على البيئة في حين تكتفي اليقظة بمراقبتها وذلك يتم باستعمال ما يسمى بالتأثير lobbying، وكلمة loby، وهي كلمة ذات أصول انجليزي تعني الرواق"، والرواق لفظ يرمز إلى "الأشخاص الذين يسرون ذهاباً وإياباً في رواق منظمة ما، لمحاولة التأثير على كل شخص يمكن أن يدافع عن المصالح التي يدافعون عليها". (بن زيدان، وآخرون، ص5)

كما يمكن تلخيص جوانب الاختلاف بين اليقظة والذكاء الاقتصادي بما يلي: يرى المهتمون (أنصار الذكاء الاقتصادي):

- أ. أن الذكاء الاقتصادي فكر عام.
- ب. من الإستراتيجية تأتي الحاجة للمعلومة.
- ج. يسعى إلى البحث عن المعلومة الضرورية.
- د. المساعدة على اتخاذ القرارات. ل-معاينة عينات العينة.
- هـ. ويرى أن المعلومات (رمادية ومختلطة).
- و. وذات شكل ديناميكي.
- ز. يتخذ الذكاء الاقتصادي تموقع إستراتيجي هجومي.
- ح. ويقوم على معالجة غير مباشرة وتقسيم الجهود.
- ط. وهو رهان الأعوان والصالح العام. وهو يهتم بالمعلومة (التي تتخذ على مختلف مستويات المؤسسة، بهدف تحسين موقعها في السوق).

في حين يرى (اليقظيون) أن اليقظة :

- أ. وظيفة المختصين.
- ب. تسعى للبحث عن المعلومة الممكنة.
- ج. ومن مهامها استقبال المعارف.
- د. البحث عن التجارب مع الموضوع المقدم.
- هـ. وأن المعطيات تتمثل في عدة معلومات بيضاء ومتكررة.
- و. وذات شكل ثابت.
- ز. وهي تتمثل في تقنيات الملاحظة والتوقع.
- ح. تعتمد اليقظة على المعالجة المباشرة وتمركز الجهود.
- ط. وهي رهان المؤسسة. (داي، 2016، ص19)

كما توفر اليقظة الإستراتيجية الحماية أو الاتصال والأمن للمؤسسة* وذلك بأن تحرص على المبادرة، وخلق وسائل ونظم تنافسية تساعد في الحصول على المعلومات الهادفة للمؤسسة الاقتصادية، واستثمارها الاستثمار الأمثل، وهي تعد من أولويات معظم الأعمال المتعلقة باليقظة الإستراتيجية للمؤسسة. كما أن الجانب الدفاعي ضد المخاطر الخارجية للدفاع عن المؤسسة الاقتصادية، أمر لا يمكن تجاهله البتة. كذا تعد مرحلة أمن وحماية المؤسسة الاقتصادية من الأهمية بمكان، كما يقصد بها أيضا "التحضير والتحسب ضد يقظة الآخرين، إضافة إلى تزويد العمال بالمعارف وتوضيح مضمون الحوارات الداخلية، وخلق ردود أفعال ووضع بنود سرية في عقود العمل". (داي، 2016، ص19) لكونه يمثل مجموع النشاطات المتنافسة من (البحث- التحليل- التوزيع- الاستغلال النافع للمعلومة)، للمتعاملين الاقتصاديين، في ظل إطار قانوني وأمن، مع توفير جميع ضمانات الحماية اللازمة للحفاظ على إرث المؤسسة. بأفضل شروط النوعية والأجل التي تعرف على أنها "مجموعة من الوسائل أو الإمكانيات النشطة والدفاعية لضمان حماية التراث المعلوماتي للمؤسسة" (ميلي، ص193) ونشاطها، مع الحرص على عدم تسريبها، سواء كان بشكل غير إرادي أو كان بسبب النية السيئة، ومن خلال العرض السابق: يتسنى تحديد طرق الاختراق الأمانة لنظم المعلومات، والتنبيه بالتهديدات الأمنية بشقيها الداخلي والخارجي التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

أ- طرق اختراق أمنية المعلومة:

اختراق أمنية المعلومات تعد من أهم طرق الاختراق الشائعة الآن، وهي ما تعرف أيضا بالتجسس الصناعي، إذ تتمثل في الدخول غير المشروع إلى المعلومات، وتتم سواء عن طريق التصنت عبر خطوط الهواتف الأرضية، أو عن طريق مراقبة خطوط الاتصالات الأخرى، كشبكة الانترنت والجوالات وما في حكمها، بطرق ووسائل تقنية مختلفة. (رحماني، 2017، ص8) كما تكون اختراقات أمنية المعلومة بواسطة اختراق الملفات الالكترونية للجهة أو المؤسسة، عن طريق سرقة الباسور (كلمة المرور) في المواقع الالكترونية، أو الحواسيب الخاصة بالإدارات العامة، أو الحسابات الشخصية لموظفيها. سواء بالعثور عليها مباشرة أو بفك تشفيرها، وغيرها من طرق ووسائل الاختراق، من خلال أنظمة وبرامج الهكر المتطورة. كذلك من خلال التفتيش الدقيق في نفايات الجهة أو المؤسسة بحثاً عن المعلومة، أو عن طريق انتحال الصفة للمعني، لذا تواصله مع المؤسسة الاقتصادية وما في حكمها، بأنه باحث أكاديمي، أو باحث عن عمل مثلاً.

ب- سوء استخدام المعلومة:

وهي تتمثل في إهمال المدراء والموظفين بالإدارة على مختلف مستوياتهم، في الاحتفاظ بسرية المعلومات وحمايتها، سواء كان ذلك سهواً عن طريق الخطأ مثل: عدم النسخ الاحتياطي- تدمير المعلومة وحذفها...، أو كان عمداً.

كما تعد التهديدات الأمنية التي يواجهها نظام أمن المعلومات داخل المؤسسة سواء من البيئة الداخلية، أو البيئة الخارجية في المؤسسة الاقتصادية من الأهمية بمكان، والتي تكون في العادة من الأفراد من الداخل، أو الخارج، أو تكون تهديدات طبيعية، كالكوارث التي تحدث نتيجة الزلازل والفيضانات والصواعق، والرطوبة وارتفاع درجات الحرارة، والتهديدات التقنية وغيرها. وما تسببه من عطل جزئي أو كلي للأجهزة المستخدمة (كالحواسيب- الطباعات- الماسح الضوئي- الأقراص بأنواعها). كذلك شبكات الكهرباء، شبكات الاتصال بأنواعها. فضلا عن أثر تلف أرشيف المحفوظات في المؤسسة الاقتصادية.

ولكي تتفادى الجهة المستخدمة هذا النوع من التهديدات، لابد لها أن تحكم سياساتها الأمنية، وتدرجها ضمن سياساتها وإجراءاتها التنظيمية، حتى تشكل سدا منيعا لا يمكن اختراقه.

كذلك لليقظة الإستراتيجية قدرة على التأثير في المؤسسة، وذلك استعمال المعلومة بصفة تسمح للمؤسسة بالتغيير نحو محيطها، من أجل أن يكون لها أكثر قدرة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية، أو من أجل إيقاف التهديدات التي يمكن أن تواجهها. (دباس وماركو نينو، 2008، ص23)

أي: معرفة المعلومات التي هي في محيط المؤسسة الاقتصادية، وذلك من أجل اتخاذ القرارات الناجعة التي لها تأثير، بيد أن التأثير في المحيط من أهم عناصر الذكاء الاقتصادي كما سبق ذكره، وهو الذي به تتمكن المؤسسة من استخدام المعلومات بشكل مناسب إذ يمكنها من التأثير في بعض الأعضاء بالمحيط الخارجي،

كوسيلة للضغط بطرق شرعية، تتماشى مع تحقيق أهدافها المستقبلية، بالأخص على مستوى الهيئات المعروفة. وذلك بما يخدم مصالحها، ويساعدها على مواجهة الصعاب التي تواجهها، وخلق بيئة أكثر ملائمة لها.

وبالنظر للشكل البياني رقم (3) الوارد لاحقاً، يتضح أن المؤسسة أو المنظمة تتأثر بأربعة آثار وهي على النحو التالي:

أ- تأثير الاحتفاظ (retention):

تتخفظ المؤسسة أو المنظمة بكل المعلومات التي تكون درجة سريتها، لا يسمح للمحيط الخارجي الاطلاع عليها، كسرية بنود العقود المبرمة بينها وبين مؤسسات ومنظمات أخرى، سواء أكانت محلية أم دولية. لذا تحذر المستخدمين بها.

ب- تأثير التضخم (amplification):

ويقصد به تضخم المعلومات التي تقدمها المؤسسة الاقتصادية للبيئة الخارجية، في كل ما يخص المصادقية والنوعية لمنتجاتها وخدماتها، وذلك لإقناع المنافسين، من خلال تطوير رسائل التبريرات والإعلانات الترويجية...، وغيرها من البرامج الإشهارية، بشكل مدروس وقانوني.

ج- تأثير الاقتناء (acquisition):

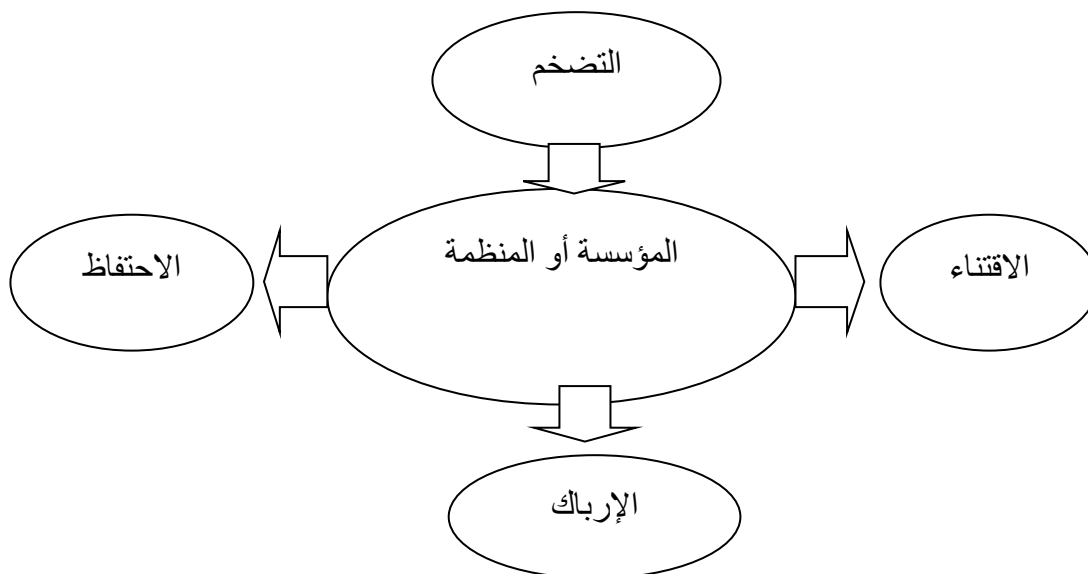
مثلاً تحرص المؤسسة الاقتصادية بأن لا تقوم بسرقة المعلومات لأي جهة كانت أو استخدام أساليب التجسس أو انتحال الشخصية لجهة اعتبارية أخرى، أو انتهاك الخصوصية الشخصية للأفراد أو للمنظمات أو المؤسسات الأخرى، كذلك تتمسك بكل الفرص والمعلومات التي تنتجها أو تحصل عليها بطرق قانونية، بما يفيدها سواء في التعرف على إستراتيجية المنافسين، أو الفوز بالمناقصات ذات الشأن.

د- تأثير الإرباك (perurbation):

على المؤسسة الاقتصادية أن لا تستخدم أساليب الخداع والتضليل، كالاهتمام بتسويق أي منتج على خلاف ما يكون عليه في الواقع الحقيقي، أو أن تبني برايات اختراع غير مجدية، بقصد لفت انتباه المنافسين في اتجاه مغاير.

ويجب عليها أيضاً أن تعمل بإستراتيجية لا تفوقها أمام المحاكم بسبب قضايا التشهير أو التشويه أو التزوير لى مختلف المستويات والمهام الإدارية من الحديث المفرط حول هذه المعلومات. (طباخي، 2008م، ص 23)، (حميدوش، 2014م، ص 105).

ولبيان التأثير المستعمل من قبل المؤسسة الاقتصادية ينظر للشكل الموضح رقم (3) التالي:



الشكل رقم (03) التأثير المستعمل من قبل المؤسسة الاقتصادية*

Harbulot .C.OCDIE :Influence et contre – influence.*

. (حميدوش، 2014م، ص 105)، (ناصر، وحجاج، 2019م، ص 41)

الخاتمة:

في خاتمة هذا البحث يتضح أن اليقظة الإستراتيجية وأثرها على المؤسسات خصوصاً المؤسسات السياسية والاقتصادية تمثل أداة حيوية في تعزيز قدرات هذه المؤسسات المستخدمة لهذه التقنية التكنولوجية، التي تساعد على التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة المحيطة بها، من خلال نظم رصد الاتجاهات والتوجهات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، كما تمكن المسؤولين في هذه المؤسسات من اتخاذ القرارات المناسبة والمستنيرة، التي تساعد في دعم استراتيجياتها المستقبلية وتحقيق أهدافها التنافسية المستهدفة.

كما أظهر البحث كيف أن استخدام اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات العامة والخاصة لا تقتصر على تحليل البيئة الداخلية للمؤسسة فقط، بل تشمل أيضاً تحليل البيئة الخارجية للمؤسسة، بما فيها ديناميات السوق، والتوجهات السياسية التي تؤثر على الأداء المؤسسي. في وخلص البحث إلى أن أهمية استخدام نظام اليقظة الإستراتيجية، إذ أصبح يشكل أحد الخيارات الضرورية، إن لم يكن الحتمية لتحقيق البقاء والاستمرارية؛ والقدرة على المنافسة لأي مؤسسة اقتصادية ناجحة.

كما خلص البحث أيضاً إلى إن تبني ثقافة اليقظة الإستراتيجية والتعلم المستمر، يعزز من قدرات المؤسسات على الابتكار والتفوق في مجالاتها.

كما ينبه البحث إلى أهمية الاستثمار في استخدام أدوات وتقنيات اليقظة الإستراتيجية، تشكل مسار مهم وضرورة ملحة لمواجهة التحديات والصعوبات المستقبلية المحتملة، مما يعزز قدرتها على استدامة المؤسسة ونجاحها، في عالم يتسم بالتغيير المستمر، بفعل التطور والاتصال التكنولوجي السريع الذي جعل العالم قرية صغيرة.

التوصيات:

- 1- تعزيز ثقافة اليقظة الإستراتيجية، في المؤسسات، بين جميع المستويات الإدارية من خلال تقديم الدورات التدريبية، والمؤتمرات والورش العلمية، حسب كل مهنة وتخصص.
- 2- العمل على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، المتمثلة في تبني أدوات تحليل البيانات الإستراتيجية المتقدمة، مع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، المبني على تعزيز آلية الرصد الفعالة، من أجل رصد الاتجاهات والتغيرات المستقبلية.
- 3- تحليل المخاطر المحتملة بشكل دوري ومستمر، مع استخدام النتائج لتقييم الأداء، ولتوجيه المسؤولين في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- 4- تطوير استراتيجيات المرونة في المؤسسة، بما يجعلها قادرة على التكيف السريع، مع الظروف المتغيرة.
- 5- تعزيز دورة القيادة في المؤسسة، من خلال تبني نظام اليقظة الإستراتيجية، ذات الرؤية الواضحة.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع المراجع العربية

- بن بركة، عبد الوهاب، وحيه، نجوى. (2014) الذكاء الاقتصادي كمدخل لبناء الأفضلية التنافسية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خضير، بسكرة.
- ميلي، سميرة أحمد، ودغفل، فاطمة (2017) واقع ومعوقات الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. مداخلة في الملتقى الدولي حول التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- مغمولي، نسرین. (2015-2016). دور الذكاء الاقتصادي في التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير، بسكرة.
- شريف، وبو لعيد وآخرون. (2013). الذكاء الاقتصادي وإستراتيجية الطاقة الشمسية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، جامعة بسكرة، ص40.

- بوخمخ، عبد الفتاح، وصالح، محمد. (2012). الذكاء الاقتصادي سياسة حوار بين المنظمة ومحيطها. المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، عمان، 23-26 أبريل.
- بن زيدان، الحاج وآخرون. (دون تاريخ). الذكاء الاقتصادي لمواجهة الأزمات الاقتصادية – عرض النموذج الألماني. جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
- فلالي، أسماء. (2013-2014). الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات. مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
- داي، وسام. (2016). الذكاء الاقتصادي في خدمة تنافسية الأقاليم: دراسة حالة الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية في الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1.
- حديد، نوفل، وحديد، رتيبة. (دون تاريخ). الیقظة التنافسية وسيلة تسييرية حديثة لتنافسية المؤسسة. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة.
- رحمان، سناء. (2017). دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية. الملتقى العلمي الدولي حول التحول الرقمي للمؤسسات، جامعة المسيلة، 12-13 نوفمبر.
- دباس، الحميد محمد، وماركو نينو، إبراهيم. (2007). حكاية أنظمة المعلومات. الطبعة الأولى، دار للنشر، عمان، الأردن.
- طباحي، سناء. (2008). الذكاء الاقتصادي. جامعة محمد خضير، بسكرة.
- حميدوش، محمد. (2014). الذكاء الاقتصادي: فهمه وإنشاؤه وتأصيله واستعماله. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
- ناصري، سميرة، وحجاج، شافية. (2019). نموذج لواقع تطبيق عناصر الذكاء – دراسة مجمعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة الجيلالي الیابس، سيدي بلعباس، 30 مارس.

المراجع الأجنبية

- La veille stratégique "du concept à la pratique". LAAT, Institut Atlantique d'Aménagement des Territoires. *Note de synthèse*, juin 2005.
- Boizard, Odile.. *Veille ou intelligence économique: faut-il choisir?*
- Sahnoun, Nabila. (2008). *Introduction à la démarche d'intelligence dans l'entreprise*

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of LJCAS and/or the editor(s). LJCAS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.